TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.1
21 November 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الأولى
جنيف، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى
(١٨ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

المقرر: السيد أتسويوكي أويكي (اليابان)

المتحدثون:

الأمين العام للأونكتاد	**اليابان**
الرئيس	**زامبيا**
مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع	**كوبا**
رئيس قسم الاستثمار	**المكسيك**
بنما (بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	**الصين**
باكستان (بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين)	**النرويج**
ايرلندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)	**مدغشقر**
المغرب (بالنيابة عن المجموعة الافريقية)	**فنزويلا**
الاتحاد الروسي	**بنغلاديش**
السنغال	**سري لانكا**
	الهند

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات آحاد الوفود باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654/5655

مقدمة

١- عقدت الدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم، جنيف، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وعقدت اللجنة خلال الدورة ... جلسات عامة (الجلسات ... إلى ...) و... جلسات غير رسمية.

٢- وشكل خلال الدورة أيضاً فريقان للمناقشات، الأول بشأن "اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية: دروس لأقل البلدان نمواً"، والثاني بشأن "تجارب البلدان النامية في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة".

البيانات الافتتاحية

٣- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إن هذه اللجنة توفر محفلاً يمكن لجميع الدول أن تناقش فيه المسائل المتعلقة بالاستثمار، لا سيما من زاوية التنمية، ويتيح للمجتمع المدني ككل المشاركة في هذه المناقشة. ولقد خصص مجلس التجارة والتنمية في دورته الأخيرة الجزء الرفيع المستوى (محفل الاستثمار العالمي) لقضية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد دولي آخذ في العولمة ويمكن استخلاص عدة استنتاجات من المناقشات التي جرت فيه. فأولاً، سلمت جميع الدول بأهمية قضية الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في سياق التنمية؛ وثانياً، اعتبر الأونكتاد محفلاً من الممكن أن تناقش فيه المجموعة الكاملة من المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ وثالثاً، قدرة الأونكتاد على الإعداد لمثل هذه المناقشات موضوعياً وعلى تنظيمها بصورة فعالة. وستكون إمكانيات الأمانة في مجال البحوث والتحليل والتنظيم متاحة للجنة من أجل أنشطتها المقبلة وستظل الأمانة بالطبع مستعدة للتعاون مع منظمات دولية أخرى. وأخيراً، تشمل ولاية اللجنة أيضاً سياسة المنافسة والتكنولوجيا والتدفقات المالية الأخرى التي تفتح مجالات كثيرة للتعاون.

٤- وقال **الرئيس** إن المواقف تجاه الاستثمار الأجنبي قد تغيرت مع الزمن بصورة ملحوظة وإنه تتوافق الآراء الآن على اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أداة قوية للتنمية. ولقد حررت البلدان المتقدمة والبلدان النامية قواعدهما المتعلقة بالاستثمار الأجنبي من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن لا تزال الأولويات والأهداف الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر متنوعة، ومن الواجب النظر في إمكانية إنشاء إطار متعدد الأطراف لقواعد الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المسائل المتصلة بذلك سياسة المنافسة، التي يمكن أن تكون عقبة في سبيل التحرير.

٥- وأشارت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** إلى الأهمية التي يعلقها الأونكتاد على زيادة الالمام بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية العالمية المستدامة. وأكدت في هذا الصدد، على الأهمية المتزايدة للشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي وعلى الروابط التي تزداد توثيقاً بين الاستثمار والتجارة نتيجة للشبكات العالمية للشركات عبر الوطنية من جهة، وعلى التوزيع غير المتكافئ بدرجة عالية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تهميش أقل البلدان نمواً، خاصة في أفريقيا، من جهة أخرى. وأضافت أنه نتيجة للضغوط التنافسية وجاذبية الأسواق الكبيرة، يتجنب الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الأحوال البلدان النامية، ويؤدي هذا إلى عدم كفاية الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحسين بيئته المحلية. ولذلك ينبغي أن تركز البلدان النامية على بناء الجاذبية فيها بأساليب مختلفة مثل تعزيز قطاع المشاريع محلياً وزيادة كفاءة القوة العاملة.

الفصل الأول

التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة وتأثيره في التنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٦- كانت معروضة على اللجنة، للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، الوثائق التالية:

"استعراض تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٦: الاستثمار، والتجارة، والترتيبات الدولية المتعلقة بالسياسة العامة"؛

"تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٦" (وثيقة معلومات أساسية)؛

"الخبرات المكتسبة في التعاون التقني من حيث 'أفضل الممارسات' في تعزيز الاستثمار: وثيقة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.2/Misc.1).

ألف - بيانات عامة

٧- أبرز رئيس قسم الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في ملاحظاته الأولية بعض النقاط البارزة بشأن الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والآثار الناجمة عن ذلك على السياسات. فبينما نمت التجارة بسرعة، نما الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة أيضاً منذ أوائل الثمانينات - وفي الواقع بسرعة تفوق سرعة التجارة والانتاج المحلي. وتفوق الآن مبيعات الشركات المنتسبة الأجنبية الصادرات. ويتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية تفوق أهمية التجارة في ربط الأسواق بل ويعتبر أيضاً آلية لربط النظم القطرية للانتاج دولياً. ويقتضي الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة علاقات دائمة، ومتزايدة في إطار نظم متكاملة للشركات عبر الوطنية يمكن أن تستخدم كقنوات لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة والمهارات، فضلاً عن قنوات للواردات والصادرات. وتبين التقديرات المتعلقة بنصيب الشركات عبر الوطنية في التجارة العالمية مدى الترابط الوثيق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وتؤكد أهمية المسائل المتصلة بهذا الترابط والحلول المتعلقة بهذه المسائل في سياق اقتصاد عالمي متغير.

٨- وقالت إنه تعرضت ديناميات الترابط بين الاستثمار والتجارة لتغيرات جذرية في السنوات الأخيرة. ففي الاقتصاد العالمي الحالي الآخذ في العولمة، تملك الشركات الصناعية خيارات تفوق الخيارات التي كانت متاحة لها في أي وقت سابق بشأن كيفية خدمة الأسواق الخارجية والوصول إلى الموارد. ونتيجة لذلك، لم تعد المسألة هي ما إذا كانت التجارة هي التي تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أو أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يؤدي الى التجارة ولكن كيفية وصول الشركات إلى الموارد والمكان الذي ينبغي أن تباشر

فيه أنشطتها المتعلقة بالقيمة المضافة؛ وتتحدد التدفقات الاستثمارية والتجارية في نفس الوقت بقرارات الشركات عبر الوطنية المتعلقة بالموقع.

٩- ويستوجب هذا التشابك المتزايد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة نهجاً متناسقة للسياسات. وتشمل القضايا الرئيسية للسياسات التي تلزم معالجتها التدابير التي تؤثر على دخول المستثمرين الأجانب وأعمالهم؛ ومستويات المعاملة الواجبة التطبيق على الشركات عبر الوطنية، لا سيما القضايا المتعلقة بالمعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة العادلة والمنصفة؛ وزيادة الاهتمام بالتدابير المتعلقة بحسن العمل في الأسواق والتي منها، مثلاً، الممارسات التجارية التقييدية؛ وحماية الاستثمار؛ وتسوية المنازعات.

١٠- وأشار المتحدث عن **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (بنما) إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارب البلدان النامية في هذا المجال وإلى الاحتياج إلى التوصل إلى أوسع توافق دولي ممكن للآراء من أجل المحافظة على مصالح كل من البلدان النامية والمستثمرين. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تعمل على زيادة الإلمام بهذه المسائل. وينبغي أن تراعي المحاولات التي تبذل لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر الارتباط الوثيق لقضية الاستثمار الأجنبي المباشر بقضايا التجارة وحقوق الملكية الفكرية، ولذلك ينبغي أن يعمل الأونكتاد على دراسة هذه المجالات الهامة. ودعا أيضاً إلى زيادة التعاون بين المنظمات الدولية في مجال المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشار كمثال على ذلك إلى محفل الاستثمار العالمي الذي عقد مؤخراً.

١١- وقال المتحدث عن **المجموعة الآسيوية والصين** (باكستان) إن البلدان تدرك الآن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وتبذل معظم البلدان، الجهود لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تعزيز الصادرات، وزيادة المدخرات المحلية، وتطوير الهياكل الأساسية، وتشجيع التقدم التقني. بيد أنه بينما من الممكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً في تحقيق هذه الأهداف فإنه لا ينبغي أن يستنتج من ذلك ببساطة أن جميع الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مفيداً للتنمية. وبالتحديد، فلقد تبين من التجربة الآسيوية أنه يلزم تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعناية. فمن الممكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً سلبياً على عملية التنمية، كما في حالة دخول الشركات عبر الوطنية الذي يمنع نمو الشركات الوطنية، أو إعادة تصدير رؤوس الأموال إلى الوطن الذي يؤدي إلى زيادة صعوبات موازين المدفوعات، أو الآثار الاجتماعية والبيئية التي تعرقل النهوض بالتنمية الاقتصادية. كذلك، قد لا تتحقق النتائج التكنولوجية المتوقعة. وفي نفس الوقت، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر موزعاً بصورة ضيقة على عدد قليل من البلدان النامية: فلا تملك معظم البلدان التي تحتاج إلى تدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية والمعرفة القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويزداد امتناع المجتمع الدولي عن مساعدتها في جهودها الإنمائية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يثير التأكيد على التحرير أيضاً قضايا الاحتياجات الإنمائية للبلدان المضيفة، لا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والهياكل الأساسية الواجبين أيضاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير من جانب البلدان الأصلية لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. وعموماً، يلزم اجراء المزيد من الدراسات التحليلية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية من أجل وضع أسس السياسات التي تكفل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. وبالتحديد، ينبغي أن يركز عمل الأمانة على ما يلي: '١' الدراسات التجريبية بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية ككل؛ و'٢' الخطوات التي يمكن أن تتخذها البلدان الأصلية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و'٣' الدراسات بشأن تأثير تدابير

تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار هذه التدابير على التجارة والتنمية.

١٢- وتحدث ممثل **ايرلندا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي** فأشار إلى أن السنوات القليلة الماضية شهدت زيادة فائقة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، إلا أنه ما تزال هناك بلدان تستثني قطاعات معينة من اقتصادها من الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تعوق فيها تدفقات هذا الاستثمار أوجهُ قصور في البيئة السياسية والاقتصادية والمؤسسية وريبة متوارثة تجاهه. وقال إن المساعدة الدولية للجهود الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن تنجح إلا إذا أُنشئت أُطر مناسبة في البلدان المضيفة. وأشار إلى تحليل الروابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، الوارد في "تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦"، فشدد على ضرورة أن تـُؤخذ العلاقات بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الاعتبار لدى وضع السياسات الوطنية والدولية. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يحبذ الإسراع في إحراز تقدم نحو وضع صك متعدد الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم التفاوض عليه في منظمة التجارة العالمية، ويرحب، في الوقت نفسه، بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد بشأن قضايا التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بعمل الأونكتاد، دعا إلى اتخاذ تدابير عملية المنحى تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك: '١' مواصلة تحليل الاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نمواً؛ '٢' درس تجارب أقل البلدان نمواً التي أخذت تجذب تدفقات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ '٣' بناء القدرات في أقل البلدان نمواً بحيث يتسنى تحسين مناخ الاستثمار فيها، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى المعلومات وصوغ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه؛ و'٤' تيسير تبادل الخبرات بشأن تعزيز الاستثمار. ويمكن الاستعانة في هذا العمل بتقارير تقنية يقدمها خبراء حول الجوانب الإنمائية للنـُظم القائمة، فضلاً عن تحليل السياسات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما فيما يتعلق بعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، فقد دعا إلى القيام بالعمل المتصل بالمحاسبة والإبلاغ كجزء من اجتماعات الخبراء التي تعقدها اللجنة.

١٣- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) إن البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، قد تـُركت خارج عملية العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وإن لهذا الأمر وقعاً بالغ الخطورة، خاصة وأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تشهد، في الوقت ذاته، ركوداً أو انخفاضاً، وأن المديونية ما زالت تشكل عبئاً ثقيلاً على الكثير من البلدان. غير أن إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر موجودة بالفعل في أفريقيا، كما أشارت إلى ذلك عدة دراسات أجرتها الأمانة. وتتطلب الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الإمكانات وإلى تحسين الحالة مساعدة من جانب المجتمع الدولي، وذلك مثلاً عن طريق قيام البلدان الأُم بتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من البلدان المتقدمة. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد يمكن أن يقوم بدور الحفـّاز في هذا المجال، كما دل على ذلك في مشاريع مثل مؤتمر وصل أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة العالمية بشأن أفريقيا، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، تسوّغ أن يشترك الأونكتاد اشتراكاً نشيطاً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من خلال مشروع رائد بشأن ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الأفريقية. ومن بين المجالات الأخرى التي ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الاقليمي. وفيما يتعلق بإنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار، أشار إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل المساعدة على ضمان المضي في استكشاف جميع القضايا والتطورات المتعلقة

بإنشاء إطار من هذا القبيل، وأن يكون البُعد الانمائي في صميم العمل الماثل أمامه، وذلك من خلال تنظيم الدراسات والموائد المستديرة والحلقات الدراسية، حتى على المستوى الاقليمي. وتشمل المسائل التي يجب بحثها في هذا السياق، على سبيل المثال، ما إذا كانت هناك ضرورة لاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، ومعرفة مزايا مثل هذا الاتفاق بالمقارنة بالترتيبات القائمة، وما إذا كان مثل هذا الاتفاق ذات أهمية حاسمة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، وما إذا كان مثل هذا الاتفاق ينطوي على معاملة خاصة لأقل البلدان نمواً، وما إذا كان سيتضمن أحكاماً خاصة تراعي الأولويات المحددة في البلدان النامية.

١٤- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن بلده يقوم بإيجاد مناخ للاستثمار يستهدف التشجيع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ويتعاون أيضاً على المستويين الاقليمي والدولي في هذا المجال. وأضاف قائلاً إن عمل الأونكتاد المتعلق بنشر وثائق قانونية أساسية تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر هو عمل يلقى الترحيب وينبغي مواصلته. كما ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليله لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة ما يتعلق بتأثير هذا الاستثمار على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومضى قائلاً إنه ينبغي أيضاً استخدام خبرة الأونكتاد في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر لمناقشة المقترحات الهادفة إلى إيجاد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٥- وأشار ممثل **السنغال** إلى تجارب بلده في مجال التحرير فقال إن هذه التجارب لم تؤد حتى الآن إلى زيادة جوهرية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد، كما بيَّنت أمانة الأونكتاد ذلك بالوثائق. وهذا الأمر يكشف عن عدم اهتمام المستثمرين بأفريقيا عامة. وأضاف أنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل على المساعدة في التغلب على هذه المشكلة وفي تصحيح الصورة السلبية للاستثمار في أفريقيا.

١٦- وقال ممثل **اليابان** إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المعاملات الاقتصادية الدولية قد ازداد بصورة مذهلة، وإنه يوجد الآن تسليم واسع النطاق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد أداة رئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن وجود أكثر من ١ ٠٠٠ معاهدة استثمار ثنائية قد خلق إطاراً دولياً معقداً يساهم في إحداث اضطرابات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا الأمر يستدعي نهجاً جديداً متعدد الأطراف إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، يوفر قابلية التنبؤ، والاتساق، والشفافية، والاستقرار، اللازمة لتوسيع تدفق الاستثمار، بما في ذلك إلى البلدان النامية، وينبغي أن تشرع منظمة التجارة العالمية في العمل المتعلق بهذا الموضوع. أما الأونكتاد، فينبغي أن يواصل بحوثه وتحليلاته المتعلقة بالسياسات العامة، مستفيداً من خبرته الراسخة تماماً في هذا المجال. وأضاف إن هذه البحوث ينبغي أن تركز على البُعد الانمائي للاستثمار، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بنقل التكنولوجيا والمهارات الانتاجية، واعتبارات موازين المدفوعات والصناعات الأهلية.

١٧- وقال ممثل **زامبيا** إن بلداناً كثيرة بين أقل البلدان نمواً ما زالت تقع خارج نطاق أنشطة الشركات عبر الوطنية، وأيّد فكرة أن تقوم الأمانة بإصدار أدلة استثمار بشأن أقل البلدان نمواً، وأن تكون هذه الأدلة موضوعية وأن تحتوي على جميع المعلومات المفيدة للمستثمرين المحتملين، وأن تبيّن أنه توجد بالفعل فرص استثمار في أقل البلدان نمواً. ودعا أيضاً إلى مواصلة البحوث المتعلقة بآثار تحرير الاستثمار على التنمية.

١٨- وقدم ممثل **كوبا** لمحة عن الإطار التنظيمي للاستثمار في كوبا وأشار إلى جهود التحرير التي يبذلها هذا البلد. وشرح أيضاً المزايا التي يوفرها موقع كوبا للمستثمرين الأجانب، وهي مزايا شجعت شركات عدة بلدان على الاستثمار في كوبا.

١٩- ووصف ممثل **المكسيك** جهود التحرير التي تبذلها المكسيك والهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يساهم في زيادة حجم العمالة ونوعيتها، وفي نقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات. وأشار إلى أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية لم يكن بحجم نمو هذا الاستثمار بوجه عام وشدد على أهمية أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهود مشتركة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٢٠- وأكد ممثل **الصين** أهمية التركيز على الروابط القائمة بين التجارة والاستثمار والتي تهم الكثير من البلدان. وأشار بإيجاز إلى الإصلاحات التي تجريها الصين والتي تهدف إلى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى المساهمات الإيجابية التي قدمها الاستثمار الأجنبي في مجال النمو الاقتصادي للصين في السنوات الأخيرة. وقال إن الصين ستواصل تكييف وتحسين قوانينها وأنظمتها كي توفر تدريجياً نفس المعاملة للمستثمرين المحليين والأجانب.

٢١- وأثنى ممثل **النرويج** على عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار. وفيما يتعلق بالأنشطة المقبلة، دعا إلى القيام بإجراءات عملية المنحى بشأن مجالات توافق الآراء التي أوضحت في وثيقة ميدراند الختامية، بما في ذلك الروابط القائمة بين التجارة والاستثمار، وتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً.

٢٢- ودعا ممثل **مدغشقر** اللجنة إلى الشروع في الحلقة الدراسية الرائدة المتعلقة بتعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل نمواً وفقاً للفقرة ٨٩ (ز) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وناشد البلدان المانحة أن تقدم المساعدة المالية لهذا المسعى. ودعا أيضاً إلى تنفيذ اقتراح الأمانة الداعي إلى إعداد أدلة بشأن الاستثمار لأقل البلدان نمواً جميعها. أما بشأن قضية عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، فقد ذكر بأن ولاية ميدراند (الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية")، تشير إلى تزايد التكامل والتآزر بين عمل الأونكتاد في هذا المجال وعمل منظمة التجارة العالمية، وطلب إلى الأمانة أن تساهم في هذا المجال.

٢٣- وأبرزت ممثلة **فنزويلا** تجربة بلدها الأخيرة في مجال التحرير، ولا سيما في مجال استغلال النفط واستكشافه. وقدمت أيضاً لمحة عن الإطار القانوني للاستثمار في البلد.

٢٤- وأشار ممثل **بنغلاديش** إلى تجارب بلده في مجال التحرير وذكر أنه لم يتم اجتذاب إلا تدفقات محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد على الرغم من الجهود التي بذلها هذا الأخير ومن الحوافز العديدة التي قدمها للمستثمرين. وأشار أيضاً إلى أن حرية تدفق الأيدي العاملة لا تقل أهمية، في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة، عن حرية تدفق رأس المال، وإلى أن هذه القضية تستحق المزيد من الاهتمام في عمل الأونكتاد. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للأمانة أن توفر الارشاد لأقل البلدان نمواً حول الطريقة التي يتعين

أن تتصرف بها كي تنجح في سوق الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنه ينبغي لها أن تعمل مع أقل البلدان نمواً على إعداد أدلة الاستثمار.

٢٥- وأشار ممثل **سري لانكا** إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على توليد الأرباح وإنما يتسبب أيضاً في تكاليف كثيرة يمكن أن تضر بالتنمية، ومن ذلك، مثلاً، إمكانية تدهور معدلات التبادل التجاري وميزان المدفوعات. ولضمان تخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد، يجب على الحكومات أن تنظم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر والشروط المتصلة به. وقال إن وفده يدعو إلى مواصلة المساعدة الدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وإنه ينبغي عدم إرجاء هذه المساعدة حتى إيجاد "إطار مناسب".

٢٦- وذكر ممثل **الهند** أن التوزيع غير المتساوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يستدعي القيام بالمزيد من الأعمال بشأن العوامل التي تحدد هذا الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ليست إيجابية دائماً وإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، بما في ذلك الآثار السلبية، تحتاج إلى المزيد من الدرس. وقال إن الحكومات تنشئ أُطر سياسة وطنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يجب أن تراعي أولوياتها الإنمائية، وإن أية محاولة دولية لوضع إطار يجب أن تراعي أيضاً تلك الأولويات وأن تضمن توازناً صحيحاً بين أهداف البلدان وحقوق المستثمرين، وهو أمر سيكون من الصعب تحقيقه في الوقت الحاضر. ومضى قائلاً إن الاتجاه نحو عولمة حركات عوامل الإنتاج وتحريرها سوف يزداد زخماً في المستقبل وسوف لن يقل هوادة عن عولمة وتحرير التجارة في السلع والخدمات. ومن ثم، ليس من الضروري عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار في الوقت الحاضر.

٢٧- ولخص **رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** المناقشات التي جرت في إطار البند ٣ فأعرب عن تقدير الأمانة لحكومتي هولندا والنرويج لتقديمهما الدعم المالي لعمل الأونكتاد المتعلق بتقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦، ولحكومتي النرويج وسويسرا لتقديمهما الدعم المالي من أجل إنشاء المحفل العالمي للاستثمار. وأشار إلى شمول طابع المناقشة، وهي مناقشة أكدت، في جملة أمور، على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية، سواء كاستثمار قائم بذاته أو بالاشتراك مع التجارة؛ والأمر المقلق المتمثل في عدم تلقي الكثير من البلدان إلا القليل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ودور البلدان الأم في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون له أيضاً آثار سلبية؛ والحاجة إلى سياسات حكومية دينامية أو استباقية؛ والحاجة إلى تحسين فهم الأثر المتعدد الوجوه للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في سياق تحرير تدفقات هذا الاستثمار، والاعتراف المتزايد بضرورة النظر إلى قضايا هذا الاستثمار في سياق أوسع، يشمل التجارة، وسياسة المنافسة، والتكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية. وأحاط علماً بمختلف المقترحات التي قدمتها الوفود بشأن مواضيع العمل التحليلي المقبل، وأكثرها يدور حول العلاقة بين التحرير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، فضلاً عن القضايا المتصلة على وجه التحديد بالاعتبارات الإنمائية في اتفاقات الاستثمار الدولية، بهدف التوصل إلى بناء توافق في الآراء. وأشار في ختام حديثه إلى أن العمل المقبل يمكن أن يستفيد، كما اقترحت الوفود، من اشتراك المجتمع المدني ومن التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٢٨- افتتح السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، الدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٩- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الأولى المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيسة:	السيدة ليليا ر. باوتيستا	(الفلبين)
نواب الرئيسة:	السيد يوري أفانسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد أ. س. بهاتيا	(الهند)
	السيد فابيان إدافيه	(مدغشقر)
	السيد خافيير بولينتش	(بيرو)
	السيدة ج. رايت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
المقرر:	السيد أتسيوكي أويكيه	(اليابان)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٠- وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الأولى على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التطورات في مجال الاستثمار الدولي: التفاعل بين الاستثمار والتجارة وتأثيره في التنمية

٤- القضايا المتصلة بقانون المنافسة وذات الأهمية الخاصة للتنمية

٥- التقارير التي تتطلب اهتماماً من اللجنة

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأية عملية تحضير لازمة من خلال عقد اجتماعات خبراء

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأية عملية تحضير لازمة من خلال عقد اجتماعات خبراء

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد]

هاء- اعتماد تقرير اللجنة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد]